فهرس الفهارس
٣
كتب الرجال
١

فهرس مصنفات

الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

رحمه الله تعالى (١٩٤ - ٢٩٦هـ)

المنشورة فيما عدا الصحيح

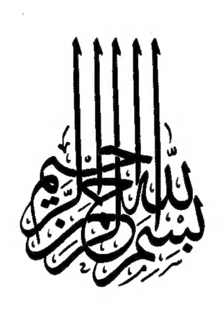
استخراج
أم عبد الله بنت محروس العسلي

ترتيب
محمد بن حمزة بن سعد

إشراف
أبي عبد الله محمود بن محمد الحداد
(١٣٧٤هـ - ؟)

٢٥ ذو الحجة ١٤٢٩

دار العاصمة
الرياض



فهرس مصنفات

الامام أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري

النشرة الأولى ١٤٠٨هـ

دار العاصمة
الرياض - المملكة العربية السعودية
ص ب ٤٢٥٠٧ الرمز البريدي ١١٥٥١

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعــدُ:

فهاك ثالث الأخوين سبقه (فهرس كتب السنة) يعني الاعتقاد، و(فهرس مصنفي عبدالرزاق وابن أبـي شيبة)، ويتلوه (إن شاء الله تعالى) غيره، وأسأل الله العفو والمعافاة فحظ هذا أدنى مما قبله فقد حدث في أثناء القيام به وبعده من الأمور ـ مما بسطتُ بعضه في جزء لي مفرد سميته: البرج ـ إضافة إلى أن تصانيف البخاري (رحمه الله) ليست كغيرها ولا هو كغيره، وهي وهو كذلك ليس أمثالنا ولا في الوقت والأحوال التي قمنا فيها بهذا الفهرس. وما يزال في النفس من الأسى والأسف، ولكن ما لا يدرك كله لا يُترك كله، وقد فُرغ منه قبل سنة وزيادة.

والله المستعان.

وإنا لله وإنا إليه راجعون،

وكتب

أبو عبدالله

لسبع خلون من رجب

سنة ست وأربعمائة وألف

بيان الكتب المفهرسة

اسم الكتاب	النشرة	رقمه في الفهرس	ملاحظات
التاريخ الكبير	الهند والمصورات عليها	(١) إلى (٨)	الفهرسة على أرقام الصحف
الكنى	الهند	(٩)	الفهرسة على أرقام الصحف
بيان الخطأ	الهند	(١٠)	الفهرسة على أرقام الصحف
التاريخ الأوسط	تحقيق محمود بن إبراهيم نشرة دار التراث بمصر باسم: (الصغير)	(١١) و (١٢)	الفهرسة على أرقام الصحف
الأدب المفرد	نشرة محمد فؤاد بن عبدالباقي والمصورات عليها	(١٣)	الفهرسة على أرقام الأحاديث
خلق أفعال العباد	نشرة الدار السلفية بالكويت تخريج بدر آلبدر	(١٤)	الفهرسة على أرقام الأحاديث
رفع اليدين	تحقيق أحمد بن شريف نشرة دار الأرقم بالكويت	(١٥)	الفهرسة على أرقام الحديث
القراءة خلف الإمام	نشرة دار الكتب العلمية بيروت	(١٦)	الفهرسة على أرقام الحديث
الضعفاء الصغير	تحقيق بوران الضناوي نشرة عالم الكتب ببيروت	(١٧)	افهرسة على أرقام الأحاديث

تنبيه:

- قامت أم عبدالله بالاستخراج من الكتب إلا الخلق والرفع والقراءة فلي.
- وقامت بإلحاق الأحاديث وأسماء الرجال من التاريخ الأوسط فما بعده بالفهارس.
- ترتيب واستخراج الفوائد لي على غير تتبع.
- إذا لم تجد الحديث في الفهرس هذا بل في أي فهرس فإياك أن تجزم بأنه غير موجود فإن السهو والجهل في البشر.

القسم الأول

مقدِّمة الفهارس

الباب الأول: بيان الكتب الـتي فُهرست.

الباب الثـاني: بيان منهج البخاري في تاريخه بإيجـاز.

الباب الثالث: بيان الكتب التي صنّفها البخاري ولما تنشر.



الباب الأول
بيان الكتب التي فُهرست

الفصل الأول
تواريخ البخاري

(أ) التاريخ الكبير

أولاً ــ صحة النسبة :

● رواه عن البخاري : (ابن فارس) و (الدلّال) و (عبدالرحمن بن الفضل) و (محمد بن سهل).

ذكر ابن خير في فهرسه (ص ٢٠٦) روايات الدلال وابن الفضل وابن سهل، والروداني في الصلة (٢٨/١/٢٤/ المعهد) رواية ابن فارس، وابن حجر في التغليق (٦/٤٥٩) رواية ابن سهل، والنسخة المنشورة هي من هذه الرواية (١/٣ و ٧٦ و ٣/٢٤١ و ٢٤٢ و ٧/١٧٧).

● وقد تفرد ابن خير في فهرسه قال: (التاريخ الكبير المبسوط) ووصفه بالمبسوط لغة لا بأس به لكنه غير صحيح فللبخاري (رحمه الله) كتاب المبسوط وسيأتي ذكره.

● ذكر ابن سزكين في تاريخه (١/١/٢٥٦ و ٢٥٧) مخطوطات التاريخ، وذكر بعض علماء الهند أن له نسخة كاملة في مائة مجلد (صغير) بالغرفة الشرقية (٦٧) بمكتبة دار العلوم بألمانيا الشيوعية.

ثانياً ــ النشرة المفهرس عليها:

مصورة عن نشرة حيدر آباد في ثمانية أجزاء ١٩٤١ ــ ١٩٥٩م، وهي نشرة لا بأس بها في الجملة غير أن الكتاب بحاجة إلى جهد وخدمة علمية وتوثيقية أكبر بكثير مما بُذل، فأين الجامعات التي تنفق الأموال في غير منفعة، وأين أقسام الحديث بها الذين شغلوا أنفسهم في غير طائل، ومن أعاجيب الدنيا أن تسمع هؤلاء المشايخ الكبار أو قل: المتكبرين أنه لا ينبغي تحقيق السنن الكبرى للنسائي بزعم أن أطراف المزي تغني عنها! وأين السنن من المسانيد وهل يغني أحدهما عن الآخر، وأين سنن النسائي من بقية السنن في فوائدها وتعليل الحديث فيها و. . .، والله المستعان.

ولم أشأ تعقب النشرة لأن لذلك جهداً لا أفرغ له، لكن أذكر لك ما ذكره أحد محققي الشام ــ بحروفه ــ في نقد نشرة المجلد الخامس، وقس على ذلك غيره، وما خفي فله مجاله:

إصلاح بعض الغلط في النسخة المطبوعة من التاريخ الكبير للبخاري

○ لفت نظري في أثناء اشتغالي بتحقيق بعض الأجزاء من تاريخ دمشق لأبي القاسم بن عساكر في التراجم المبدوءة بحرف العين، وفي العبادلة بخاصة ــ وكنت أعاود النظر بين الفينة والفينة في التاريخ الكبير للإمام البخاري، أعارض به نقول ابن عساكر منه. لفت نظري وجود أخطاء كثيرة ــ وكبيرة أحياناً ــ في النسخة المطبوعة من التاريخ الكبير، وبخاصة في المجلد الخامس، وهو القسم الأول من الجزء الثالث.

○ ومن الجدير بالذكر أن النسخة المشار إليها آنفاً من نشر المكتبة الإسلامية في ديار بكر ــ تركيا، والظاهر أنها مصورة عن طبعة حيدر آباد الهند، وهي في أربعة أجزاء موزعة على ثمانية مجلدات. وقد صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في الفترة ما بين سنتي ١٣٦٠ ــ ١٣٦٤هـ / ١٩٤١ ــ ١٩٤٥م،

على النسق التالي: الجزء الرابع فالأول فالثاني، وتأخر صدور الجزء الثالث مدة أربعة عشر عاماً، ثم تم صدوره في سنة ١٣٧٨هـ / ١٩٥٩م، وسنذكر قصته بعد قليل.

اعتنى بتصحيح الكتاب والتعليق عليه ـ ما عدا الجزء الثالث ـ المحقق الثبت الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني رحمه الله، وساعده في ذلك جماعة من العلماء الندويين. وقد تبين من تتبع الأصول التي قام عليها نشر النسخة المطبوعة، بالمقارنة مع ما ذكره الأستاذ فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي[1] عن المخطوطات المعروفة من هذا الكتاب، ما يلي:

١ ـ منه مخطوطة في أيا صوفيا بإستانبول (في ثلاث مجلدات)، وفي دار الكتب المصرية بالقاهرة نسخة مصورة عنها. وعلى هاتين النسختين قام نشر الأجزاء: الأول والثاني والرابع من التاريخ الكبير.

٢ ـ مخطوطتا كوبريلي بإستانبول، والآصفية بحيدر آباد: وهما نسختان مساعدتان؛ دخلت الأولى في الجزء الأول من التاريخ، ودخلت الثانية في الجزء الرابع منه.

٣ ـ مخطوطة سراي أحمد الثالث بإستانبول (٣٨٠ ورقة، في سنة ٦٢٦هـ): ذكر سزكين أنها تكمل نسخة أيا صوفيا، وسيأتي وصفها في أثناء الحديث عن الجزء الثالث.

٤ ـ قطعة من مطلع الجزء الأول في الظاهرية بدمشق: قوبلت على المطبوع، وذكر بآخر القسم الأول من الجزء الأول بعض ما فيها من خلاف أو استدراك.

وبقيت نسخ من التاريخ الكبير لم تدخل في نطاق النسخة المطبوعة وهي:

(أ) مخطوطة تشستربتي في دبلن (٤٤٧ ورقة، في القرن السادس الهجري).

---

(١) النسخة المعربة (ط. القاهرة ١٩٧١م): ١/٣٤٦.

(ب) قطعة في باريس (٩٦ ورقة، من سنة ٤١٥هـ).

(ج) قطعة في باتنا بالهند (٦٢١ ورقة من القرن الخامس الهجري).

(د) قطعة في عليجرة بالهند (١٢٦ ورقة).

(هـ) قطعة من الجزء الأول في خزانة الجامع الأزهر (وضعت بآخر القسم الثاني من الجزء الثاني، ص ٣٧٦ ــ ٣٧٧) لكنها لم تدخل في نطاق الجـزء المطبوع ولم تقابل عليه.

الجزء الثالث من التاريخ الكبير:

أفردته بالحديث على حدة لأن الأحوال التي لابست هذا الجزء ميزته بصفات خاصة جعلت منه بيت القصيد في البحث كله. وقد سلف القول إنه تأخر في الصدور عن سائر الأجزاء مدة أربعة عشر عاماً، ثم نشر في المجلدين الخامس والسادس من المطبوع بتاريخ ١٣٧٧ ــ ١٣٧٨هـ / ١٩٥٨ ــ ١٩٥٩م، وهذه قصته باختصار:

(أ) قال المحققون في خاتمة الطبع للجزء الثاني[٢]: «وما عثرنا على الجزء الثالث من هذه النسخة.. فتفحصنا في خزائن الهند وبلاد أوربـا والبلاد الإسلامية، ولكن إلى الآن ما فزنا في مرامنا العالي».

(ب) ثم جاء بمطلع المجلد الخامس قول المصحح في حاشية الصفحة الأولى: «من هذا الباب يبتدىء الجزء الثالث، وينتهي إلى باب عباس، وكان مفقوداً سابقاً وعثرنا عليه حديثاً، فأسسنا هـذا الجزء عـلى العكوس الشمسية، عن النسخة المحفوظة في مكتبة أحمد الثالث [رقم ٢٩٦٩] بتوبقابوسراي إستانبول، من ورق ٢٠١ ــ إلى ٢٨١».

(ج) ثم عاد في خاتمة الطبع للمجلد السادس فقال ــ وهذه عبارته باختصار: «وبعد فبشرى لك أيها الأخ الكريم أن المجلد الثالث من التاريخ الكبير

(٢) المجلد الرابع، ص ٣٧٥.

قد لبس الآن حلية الطبع، وتزين بها بعدما يئس منه طالبوه، فيا طوبى لمن ظفر به من أصحابنا في مكتبة «كوبرولو» بالآستانة، وكان هذا المجلد مختفياً من مدة مديدة لأن الاسم المكتوب عليه لم يكن اسمه، ولما فتشه وطالعه وجده جزءاً من التاريخ الكبير، وأرسل عكوسه فجزاه الله خير الجزاء، فبهذا تم الكتاب كله».

قلت: وفي كلام المصحح بعض السهو قد يحسن التنبيه إليه، وهو:

أولاً: قوله «المجلد الثالث» لا يناسب التجزئة التي أقاموا هم عليها نشر الكتاب، والصواب: الجزء الثالث.

ثانياً: وقوله «في مكتبة كوبرولو» سهو ثان، والصواب: مكتبة أحمد الثالث، كما سبق في مطلع المجلد الخامس.

ثالثاً: وقوله «فوجده جزءاً من التاريخ» يظهر أنه سهو ثالث، فقد سبق في وصف النسخة أنها في (٣٨٠) ورقة، شغل الجزء الثالث منها ثمانين ورقة من المائة الثالثة، وبقيت مئتان قبلها ومئة بعدها، وهي كافية فيما يبدو لاستيفاء الأجزاء الثلاثة الأخرى. وعلى ذلك فنسخة أحمد الثالث كاملة من حيث الحجم أو قريبة من الكمال، والله أعلم. ويجب التنبيه هنا إلى أن هذه النسخة لم تدخل في تحرير الأجزاء الأخرى من التاريخ.

○ على أن المهم لدينا معشر القراء معرفة قيمة هذه النسخة من حيث الضبط وسلامة النصوص فيها من التصحيف والتحريف، وسأنقل فيما يلي شهادة المصحح نفسه فيها، قال: «ونسختنا هذه، وإن كانت جيدة لكنها حاملة التصاحيف والتحاريف، ولم يتيسر لنا نسخة أخرى منه، فإن بقيت فيها أشياء محتاجة إلى التصحيح فلا تعجب أيها الأخ الكريم وأعذر مصححه.. واعلم أن الكتاب لم يُقابل على نسخة سوى العكوس المرسلة، إلا ثماني عشرة ورقة[٣] من

---

(٣) ذكر في مطلع المجلد الخامس أنها تسعة، ولعله سها أيضاً فخلط بين الورقة والصفحة.

أول هذا المجلد أرسلها العلاّمة المفضال أخونا الشيخ عبـدالرحمن المعلمي مصحح الدائرة سابقاً من مكة المكرمة.. فقـوبل أول الكتـاب على تلك الأوراق، وانتفعنا بها كثيراً. مصحح الكتاب: أبو الوفاء الأفغاني، ٢٧ رمضان المبارك سنة ١٣٧٨هـ».

وكـذلك يتبـين ضعف النسخة المعتمـدة في نشـر المجلدين الخـامس والسادس، ولم تُغن في ذلك الأوراق التسعة التي أرسلها المعلمي رحمه الله إلا قليلاً. وهذا هو التفسير المناسب لما ذكرناه في مطلع البحث، وتشهد له جملة المستدركات الآتية ومعظمها في المجلد الخامس.

ذكر الحجة في التصحيح والاستدراك:

قد يكون كشف الخطأ سهلاً في بعض الأحيان، لكن إثبات الصواب مكانه يحتاج إلى التوثيق والبرهان، وبخاصة مع وجود احتمالات متعددة في مصادر الخطأ، موزعة بين الناسخ والراوي والمصنف. ولذلك وددت أن أقدم بين يدي المستدركات بنبذة عن نسخة ابن عساكر من التاريخ الكبير للبخاري تكون بمثابة الحجة في رواية النصوص.

ولا ريب في أن نسخة ابن عساكر حجة في حد ذاتها، لكن ذلك لا يمنع من اختلاف النسخ باختلاف أسانيدها ورواتها عن المؤلف، وهذا ما يدفعنا إلى درس إسناد النسخة التي نقل عنها أبو القاسم بن عساكر في تاريخ دمشق.

بدأ ابن عساكر ـ في المجلدة الأولى من تاريخه ـ فذكر سنده إلى التاريخ الكبير للبخاري بهذه الصورة:

«أخبرنا أبو الغنائم محمد بن علي بن ميمون بن النرسي ـ في كتابه ـ وحدثنا أبو الفضل محمد بن ناصر عنه، قـال: انا أبـو الحسين المبارك بن عبـدالجبار بن الـطيوري، وأبـو الغنائم النـرسي ـ واللفظ له ـ قـالا: أنـا عبدالوهاب بن محمد بن موسى الغندجاني وأخبرنا أبو الفضل بن ناصر، أنا

أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون، أنا أبو الحسين محمد بن الحسن بن أحمد الأصبهاني.

قالا: أنا أحمد بن عبدان الشيرازي قال: أنا أبو الحسن محمد بن سهل المقرىء ثنا محمد بن إسماعيل البخاري»(٤).

ثم عاد في الأجزاء التالية فاختصر السند بهذه الصورة:

«أنبأنا أبو الغنائم محمد بن علي، ثم حدثنا أبو الفضل بن ناصر، أنا أحمد بن الحسن بن خيرون، والمبارك بن عبدالجبار، ومحمد بن علي ـ واللفظ له ـ قالوا: أنا أبو أحمد ـ زاد أحمد: ومحمد بن الحسن قالا: ـ أنا أحمد بن عبدان، أنا محمد بن سهل، أنا محمد بن إسماعيل»(٥).

تلك هي صورة إسناد ابن عساكر إلى التاريخ الكبير مفصلة وموجزة، فما النتائج المستفادة منها؟.

١ ـ لعل أول ما يلفت النظر في هذا السند هو كيفية تحمل ابن عساكر لرواية الكتاب؛ فقد بدأ السند الأول بقوله: «أخبرنا أبو الغنائم محمد بن علي بن ميمون النرسي في كتابه، وحدثنا أبو الفضل محمد بن ناصر عنه». ثم بدأ السند الآخر بقوله: «أنبأنا أبو الغنائم محمد بن علي، ثم حدثنا أبو الفضل بن ناصر».

فإذا ما رجعنا إلى مشيخة ابن عساكر، نتعرف منها كنه علاقته بالشيخين المذكورين وجدناه يقول: «أخبرنا محمد بن علي بن ميمون أبو الغنائم الكوفي النرسي المعروف بأبي الحافظ إجازة». ثم في موضع تال يقول: «أخبرنا محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر أبو الفضل بن أبي منصور الحافظ الأديب بقراءتي عليه ببغداد»(٦).

---

(٤) تاريخ دمشق: المجلدة الأولى، ص ١٦٣/ س ١١ ـ ١٦.
(٥) تاريخ دمشق: (عاصم ـ عائذ)، ص ١٧٤/ س ١٤ ـ ١٦.
(٦) مشيخة ابن عساكر: ٢٠٢/ب، ٢١٧/أ.

وكذلك نخلص إلى النتيجة الأولى وهي أن ابن عساكر تلقى التاريخ الكبير للبخاري من شيخه أبـي الغنائم النرسي إجازة، ثم عاد فقرأه ببغداد على شيخه أبـي الفضل محمد بن ناصر.

وتعليل هذا واضح جداً في ترجمة أبـي الغنائم النرسي[٧] بالمقارنة مع ترجمة ابن عساكر؛ ذلك لأن أبا الغنائم مات ببغداد سنة (٥١٠) وكان ابن عساكر آنذاك في الحادية عشرة من عمره لم يخرج بعد من دمشق، وإنما خرج إلى بغداد في رحلته الأولى سنة (٥٢٠)، فقرأ على أبـي الفضل بن ناصر فيمن قرأ عليهم هناك.

٢ ـ الأمر الثاني البارز للعيان في السند هو النص على لفظ أبـي الغنائم في الرواية، فهذا ما يشير إلى مكانة ممتازة لهذا الراوي من سائر رواة التاريخ الكبير، أو على الأقل في إسناد ابن عساكر إليه. بل يبدو أن مكانة أبـي الغنائم في رواية نسخة ابن عساكر أشد تمكناً وتميزاً، فقد جاء في ترجمة أبـي الغنائم في سير أعلام النبلاء أنه وكان ينسخ بالأجرة يستعين على العيال»[٨]، ثم رأيت في تاريخ ابن عساكر ـ في أثناء التعليق على بعض عبارات التاريخ الكبير ـ تصريح ابن عساكر بالقول: «كذا في الأصل، بخط أبـي الغنائم»[٩].

وكذلك نصل إلى النتيجة الثانية وهي أن النسخة التي كانت بين يدي ابن عساكر من التاريخ الكبير إنما كانت بخط أبـي الغنائم لا ريب في ذلك، والظاهر أنه أرسلها إليه مع الإجازة بالكتاب، والله أعلم.

٣ ـ الأمر الثالث الذي لا يخفى هو أن إسناد ابن عساكر للتاريخ الكبير

---

(٧) مترجم في سير أعلام النبلاء (نسخة أحمد الثالث) مج ١٢/ ل ٦٣؛ ومعجم المؤلفين ١١/٦٦.

(٨) سير أعلام النبلاء ١٢/٦٣/أ.

(٩) تاريخ دمشق: (عاصم ـ عائذ): ص ٤٣١/ س ١٩.

قد جمع بشكل عجيب حقاً كل ما رأيت من أسانيد نسخ كوبرولي والظاهرية والأزهرية من هذا الكتاب.

يضاف إلى ذلك أنه يعلوها جميعاً بالأخذ من خط أبي الغنائم النرسي مباشرة، مع القراءة على ابن ناصر والمقابلة على أصله(١٠)، فذاك ما يعطي ابن عساكر ونقوله مكانة فريدة في رواية نصوص التاريخ الكبير.

وقد كان من فضل الله أني استخرجت المستدركات من الأجزاء الأربعة المتصلة؛ من حرف العين في تاريخ ابن عساكر: «عاصم ـ عائذ»، «عُبادة ـ عبدالله بن ثوب»، «عبدالله بن جابر ـ عبدالله بن زيد»، «عبدالله بن سبأ ـ عبدالله بن أبي عائشة»(١١). وقد امتازت هذه الأجزاء الأربعة بأنه اجتمع في الأولين منها نسختا القاسم ابن المصنف، والحافظ البرزالي، وانفردت في الأخيرين منها نسخة البرزالي. والنسخة الأولى هي النسخة الأم من تاريخ ابن عساكر، والثانية منقولة عنها ومقابلة عليها، كتبها الحافظ المتقن أبو عبدالله محمد بن يوسف البرزالي الإشبيلي، ثم قرأها على بعض أصحاب المصنف في مجالس السماع في جامع دمشق الكبير.

فهذه الحجة في ضبط ما استخرجت من المستدركات.

مصادر أخرى للاستدراك:

على أن جملة المستدركات الآتية لم تقتصر على ما استخرجته من الأجزاء الأربعة من تاريخ ابن عساكر فحسب، إنما ضممت إليها بعض الملحوظات مما وجدته في الجزء المخطوط من التاريخ الكبير المحفوظ بخزانة المكتبة الظاهرية بدمشق؛ مما لم يلتقط في المستدرك بآخر القسم الأول من الجزء الأول المطبوع.

---

(١٠) انظر الصفحات التالية في التاريخ الكبير: ٢ ـ ٣ في المجلد الأول، ثم ٣٩٤ ـ ٣٩٦ في المجلد الثاني، ثم ٣٧٦ ـ ٣٧٧ في المجلد الرابع.

(١١) صدرت الثلاثة الأولى في مطبوعات المجمع بدمشق، والرابع نحو الطبع.

ثم ما عرض لي في بعض الأجزاء الأخرى، أو بدا لي في أثناء بحثي عن رواة المغازي والسير عن محمد بن إسحاق.

منهج العرض:

وسأوردها ـ وقد بلغت الخمسين ـ مرتبة على نسق الأجزاء المطبوعة، أذكر الخطأ كما وقع، ثم التعليق عليه تحته، والرقم الأول للصفحة، والثاني للسطر.

المستدركـات:

(أ) في المجلد الأول (وهو القسم الأول من الجزء الأول):

○ ص ١٦/ س ٢: تحب أن تعود لها الدنيا وما فيها.
في جزء الظاهرية: تعود ولها الدنيا. وهو الأظهر في المعنى.

○ ص ٢٠/ س ٤: قال ابن نمير.
في جزء الظاهرية: قال لي ابن نمير.
قلت: ومحمد بن عبدالله بن نمير الهمداني الخارفي الكوفي، شيخ للبخاري معروف.

○ ص ٢٢/ س ١٧: حدثه لما قرأت القرآن.
في جزء الظاهرية: حدثه قال... والعبارة أتم.

○ ص ٢٤/ س ٥: هو ابن أبـي المثنى.
في جزء الظاهرية: وهو محمد بن أبـي المثنى. وهو المناسب لسياق الكلام.

○ ص ٢٩/ س ٧: لو أحدثكموه لقتلتموني.
في جزء الظاهرية: لو حدثتكموه..

○ ص ٣٨/ س ٣: فكتبه عمر.
في جزء الظاهرية: فكتبها.

○ ص ٤٦/ س ١٢: كره أخذ الدنانير عن الدراهم.
في جزء الظاهرية: من الدراهم.

(ب) في المجلد الثالث (وهو القسم الأول من الجزء الثاني):

○ ص ٥٠٢/ س ١٥: وعبدالله بن عباس.
الصواب: وعبدالله بن عامر. كما في تاريخ ابن عساكر، والصغير أيضاً (ط. الهند، ص ٥٢). وهو ابن كريز، أما ابن عباس فتوفي سنة ثمان وستين، كما في العبر ١/٧٦.

(ج) في المجلد الرابع (وهو القسم الثاني من الجزء الثاني):

○ ص ٦٧/ س ٨: قال لي خالد.
في تاريخ ابن عساكر: قال مخلد.
قلت: لعله مخلد بن مالك بن جابر الجمال أبو جعفر الرازي نزيل نيسابور (مترجم في التهذيب: ١٠/٧٥).

○ ص ٦٧/ س ٩ ــ ١٠: سمعت أبـي عن أبيه؛ رأيته ببخارى راحلاً.

في تاريخ ابن عساكر: قال سمعت أبـي عن أبيه قال: رأيت ببخارى رجلاً.

قلت: وهو الصواب إن شاء الله، وانظر تعليق المحقق في التاريخ الكبير.

(د) في المجلد الخامس (وهو القسم الأول من الجزء الثالث):

○ ص ٧/ س ٥: نهى عن قتلهم يعني العوامر.
الصواب: عن قتلهن، كما في تاريخ ابن عساكر، ويشهد لذلك الرواية المثبتة بحاشية الصفحة هكذا: «وفي ق: قتلين» وإنما هي تصحيف ما ذكرنا.

ويحسن التنبيه أيضاً إلى الخطأ المطبعي الوارد بين سطرين في رسم (يابا جعفر)، والصواب: يا أبا جعفر.

○ ص ٨/ س ٣: عبدالله بن حذافة بن خليفة.

الصواب: بحذف «بن خليفة» كما في تاريخ ابن عساكر. وقد تبين من مراجعة ترجمته في المصادر أنه لا يوجد في آبائه من اسمه خليفة. ويشبه أن يكون الرسم سهواً من ناسخ بتكرار «حذافة»؛ أضاف إليه آخر تصحيفاً فكان «خليفة» مقحماً بهذا الشكل؛ والله أعلم.

○ ص ١٩/ س ٤: نسبه ابن أبـي بن عبلة.

الصواب: نسبه ابن أبـي عبلة، كما في تاريخ ابن عساكر. والظاهر أنه خطأ مطبعي؛ كما يبدو من الحاشية في التاريخ الكبير.

○ ص ٣٥/ س ٣: قال لي أحمد بن الحارث: حدثنا أبو قتادة السامي، ليس بالحراني.

في تاريخ ابن عساكر: قال أحمد بن الحارث: حدثنا أبو قتادة الشامي، ليس الحراني. ويوافقه ما في أصول النسخة المطبوعة من التاريخ الكبير، على تفاوت ما بين تلك الأصول.

○ ص ٣٥/ س ٧: فما أخير الأسماء؟ قال: إن خير أسمائكم.

في تاريخ ابن عساكر: «خير» في المرتين.

○ ص ٤٧/ س ٩: عبدالله قال: أخبرنا ابن عُيينة عن أبـي جمرة.

الصواب: قال عبدالله: أنا ابن عُيينة عن أبـي حمزة. كما في تاريخ ابن عساكر، ويوافقه ما ورد في نسخة (ق) من التاريخ الكبير (انظر الحاشية).

○ ص ٦٢/ س ٥: وعبدالملك بن عمير.

الصواب: وعبدالملك بن عمرو. كما في تاريخ ابن عساكر. وهو أبو عامر العقدي ــ بفتح العين والقاف ــ له ذكر في الإكمال ٦/٣٥١، وترجمة في التهذيب ٦/٤٠٩.

○ ص ٦٧/ س ٩: وهو ابن غسيل الأنصاري.

الصواب: وهو ابن غسيل الملائكة الأوسي الأنصاري. وهو ما يقتضيه تمام العبارة.

○ ص ٦٧/ س ١٠: حدثنا يونس بن بكر قال أخ محمد بن إسحاق.
الصواب: حدثنا يونس بن بكير قال أخبرنا...
ويونس بن بكير هو الحافظ المؤرخ صاحب المغازي وصاحب ابن إسحاق. مترجم في التذكرة ٣٢٦، والتهذيب ١١/٤٣٤.

○ ص ٦٨/ س ١٠ و ١١: ولد الأوس، أمر عبدالله يوم الحرة. قال مالك كاتب أقوله نحوه سنة ثلاث وستين.

قلت: العبارة فاسدة استطاع المحقق إقامة بعضها وعجز عن بعض؛ وهذا صوابها: «ولت الأوس أمرها عبدالله يوم الحرة. قال مالك: كانت الحرة سنة ثلاث وستين».

هذا وفي نص ابن عساكر بعض خلاف عما ورد آنفاً، وهذه عبارته بتمامها: قال ــ بعدما ساق إسناده إلى التاريخ الكبير: «أخبرنا محمد بن إسماعيل قال في باب العبادلة من الصحابة:

عبدالله بن حنظلة بن الراهب، وهو ابن غسيل الملائكة الأوسي الأنصاري. ولت الأوس أمرها يوم الحرة عبدالله. قال مالك: كانت الحرة سنة ثلاث وستين. يعد في أهل المدينة».

على حين جاءت ترجمة عبدالله بن حنظلة في التاريخ الكبير مفرقة في ثلاثة مواضع من المجلد الخامس المطبوع (ص ٣٩ و ٦٧ و ٦٨). والعنوان الذي قدم به ابن عساكر للترجمة يشعر بأن النص منقول من الوضع الأول، وقد سقط من أصل النسخة المطبوعة، وألحق اسم عبدالله بن حنظلة بن الراهب مزيدا بين حاصرتين؛ نقلاً من الأوراق التي أرسل بها المعلمي رحمه الله.

○ ص ٨١/ س ٨: قال هاشم بن خارجة.

الصواب: قال الهيثم بن خارجة، كما في تاريخ ابن عساكر. وانظر ترجمته في التهذيب ١١/٩٣، والخلاصة ٤١٣.

○ ص ٨٢/ س ٢: ورواه محمد بن مهاجر.
في تاريخ ابن عساكر: وروى..

○ ص ٨٢/ س ٧: وبمصر مشعوبون وباليمن ذو شعبان.
في تاريخ ابن عساكر: وبمصر شعوبيون وباليمن ذي شعبان. وفوق «ذي» ضبة تنبيهاً إلى ورودها في الأصل هكذا، وهو الثابت أيضاً في أصل النسخة المطبوعة.

وبالمناسبة فقد ورد في موضع آخر من تاريخ ابن عساكر وفي جمهرة ابن حزم أيضاً رواية ثانية من طريق آخر، نوردها للاستئناس وفيها: «من كان باليمن قيل لهم آل ذي شَعْبَيْن، ومن كان بمصر والمغرب قيل لهم الأشعوب» (انظر تاريخ دمشق ــ جزء عاصم وما بعده: ص ١٤٥/ س ٩ و ١٠، وجمهرة الأنساب لابن حزم ٤٣٣).

○ ص ٨٣/ س ٥: كان كنيته أبو عبدالرحمن كان يحدث عن أبي الزناد.
الصواب: وكان يغضب من أبي الزناد.

وتحسن الإشارة إلى أن العبارة المصححة قد سقطت من النص الذي نقله ابن عساكر من التاريخ الكبير، لكنها وردت عنده من طريق آخر إلى البخاري وهو ما أوحى بصوابها.

ويشهد لهذا التصحيح أن الخبر ورد في التاريخ الصغير (ط. الهند: ص ١٥٤) بهذه الصورة: «حدثني علي قال: حدثنا ابن عيينة قال: كان كنية أبي الزناد أبو عبدالرحمن، وكان يغضب عن أبي الزناد». وواضح أن «عن» تصحيف «من» في التاريخين الكبير والصغير، لكن محقق طبعة القاهرة من

التاريخ الصغير (ق ٢ / ص ٢٨) آثر عبارة الكبير المصحفة؛ فزاد النص بعداً على بعد.

○ ص ٨٤/ س ٩: من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها.
في تاريخ ابن عساكر: فليصلها إذا ذكر. وهو أوضح.

○ ص ٨٨/ س ١: سليمان بن عبدالرحمن حدثني عبدالكريم.
في تاريخ ابن عساكر: وقال سليمان.. وهو تمام العبارة.

○ ص ٩٢/ س ٩ ــ ١٠: ذكر أيوب لمحمد حدثنا ابن أبي قلابة.
الصواب: حديثاً عن أبي قلابة. كما في تاريخ ابن عساكر.

○ ص ٩٢/ س ١١: مات ابن سيرين.
سقطت كلمة من أصل المطبوع فأورثت النص إبهاماً لم يتيسر لمحققه جلاؤه. والصواب: «مات قبل ابن سيرين»؛ كما في تاريخ ابن عساكر، وتؤيده رواية التاريخ الصغير (ط. الهند: ص ١٢٥).

○ ص ٩٣/ س ٨: سمع ابن عقبة.
الصواب: سمع عقبة. وهذه من أخطاء الطباعة كما يبدو من التعليق بالحاشية.

○ ص ١٠١/ س ٩: عبدالله بن أبي سفيان بن عبدالملك.
الصواب: عبدالله بن أبي سفيان بن عبدالمطلب. كما في تاريخ ابن عساكر.

وبالمناسبة فقد سقط من السطر الأول في الحاشية كلمة؛ وتمام الكلام: قل ربي الله ثم استقم.

○ ص ١١١/ س ٤: [سمع] أبا الدرداء.
سقط ما بين الحاصرتين من الأصل، فزاده المحقق من عنده. والصواب: «رأى أبا الدرداء» كما في تاريخ ابن عساكر.

○ ص ١١٥/ س ٥: و[روى عن] أبيه.

كان في الأصل: «وعلى أبيه»، وهو تصحيف لم ينبه المحقق إلى إصلاحه. والصواب: «وعليا وعن أبيه»، كما في تاريخ ابن عساكر.

○ ص ١١٥/ س ٦: وعكرمة وخالد. قال سليمان بن الحرب.

الصواب: وعكرمة بن خالد، قال سليمان بن الحارث. كما في تاريخ ابن عساكر.

○ ص ١١٥/ س ١١: اقتحم بهما فرساهما القرار.

الصواب ــ من تاريخ ابن عساكر: الفرات.

○ ص ١١٦/ س ١٠: حدثنا أبو الأعلى.

الصواب ــ من تاريخ ابن عساكر: حدثنا عبدالأعلى.

○ ص ١١٧/ س ١٥: قال أبو عمرو.

الصواب ــ من تاريخ ابن عساكر: أبو عمير.

وهو عيسى بن محمد الرملي؛ أبو عمير بن النحاس. مترجم في التهذيب والتقريب والخلاصة.

○ ص ١١٩/ س ٥: قال أخ ابن جُريج.

قد يحسن التصريح بلفظ الأخبار في السند بإثبات أخبرنا في موضع أخ، أو وضعها بين هلالين دفعاً للالتباس. وانظر التاريخ الصغير (ط. الهند: ص ٧٢/ س ١) ففيه: «ثنا ابن جريج».

○ ص ١١٩/ س ٦: دخل هو وصفوان.

الصواب: هو وابن صفوان.

يعني عبدالله بن صفوان. وانظر الصغير (ص ٧٢/ س ٣).

○ ص ١١٩/ س ١١: وقال علي. حدثنا ابن وهب.

الصواب: حدثنا وهب. كما في الأصل وتاريخ ابن عساكـر. وهو وهب بن

جرير، روى المغازي عن أبيه عن ابن إسحاق، روى عنه علي بن المديني. وقد صرح به البخاري في الصغير (ص ٧٢/ س ٨) فقال: «حدثنا علي ثنا وهب بن جرير، ثنا أبـي، ثنا ابن إسحاق».

(هـ) في المجلد السادس (وهو القسم الثاني من الجزء الثالث):

○ ص ٣٢/ س ٦: عباد بن زياد هو ابن المغيرة بن شعبة.

الصواب ـ من تاريخ ابن عساكر: عن ابن المغيرة. ويشهد لذلك ترجمته في الجرح والتعديل؛ ففيها: روى عن عروة وحمزة ابني المغيرة بن شعبة، روى عنه الزهري.

○ ص ٩٥/ س ٨: عن جابر عن عبادة البكري الشامي.

في تاريخ ابن عساكر: عن جابر أو حاتم، عن عبادة البكري الشامي.

وحاتم هو ابن أبـي نصر القنسريني، روى عن عبادة بن نسي، روى عنه هشام بن سعد. مترجم في التهذيب ١٣١/٢، وله في سنن أبـي داود ١٩٩/٣ وابن ماجه ٤٧٣/١ حديث في الجنائز في الكفن بهذا الإسناد.

○ ص ٤٥١/ س ٧: ولوددت أنكم انقلبتم منه كفافاً.

في تاريخ ابن عساكر: انفلتم منه، وهو المناسب لسياق الكلام.

○ ص ٤٥٣/ س ٢ ـ ٣: روى معاوية بن صالح.

في تاريخ ابن عساكر: روى عنه معاوية.. وهو الصواب.

○ ص ٤٧٩/ س ١١: روى عنه ابنه بشر.

في تاريخ ابن عساكر: «ابنه بُسْر، وفي نسخة: بشر». وعقب ابن عساكر بقوله: «كذا فيه، والصواب: بشر ـ بالشين المعجمة، وقد ذكره البخاري في باب بشر».

○ ص ٤٨٣/ س ٨: سلوا بكاليكم يعني نوفا...

في تاريخ ابن عساكر: سلوا بكيليكم يعني نوفا، الآية في شعبان والحدثان في رمضان.

قلت: والبكالي هو نوف بن فضالة، أبو يزيد البكالي الحميري. مترجم في الكبير ١٢٩/٨، والتهذيب ٤٩٠/١٠، وانظر رسم البكالي والبكيلي في الأنساب ٢٦٩/٢ و ٢٧٨، واللباب ١٣٧/١ و ١٣٨.

○ ص ٤٨٤/ س ١: ليصعقن من أمتي الريح كما أصعقت عادا، وقال ابن مريم.

في تاريخ ابن عساكر: لتصعقني من أمتي الريح كما أصعقت عاد، قال ابن نمير.

قلت: وابن نمير هو محمد بن عبدالله بن نمير الهمداني الخارفي الكوفي، من شيوخ البخاري معروف. وسائر الترجمة في التاريخ الكبير كما في تاريخ ابن عساكر.

○ ص ٤٨٤/ س ٤: رأى عبدالله بن عمر وأباه وعبدالله بن عامر بن ربيعة، سمع منه الثوري. العبارة مضطربة، والصواب وفقاً لما في تاريخ ابن عساكر: «سمع أباه، وعبدالله بن عامر بن ربيعة. روى عنه عبيدالله بن عمر، وسمع منه الثوري».

○ ص ٤٨٨/ س ٤: حديثه عن الشاميين.

في تاريخ ابن عساكر: حديثه في الشاميين.

خلاصة القول:

يتبين مما سلف أن موطن الضعف في النسخة المطبوعة من التاريخ الكبير إنما هو الجزء الثالث المنشور في المجلدين الخامس والسادس، وهو ما يستدعي إعادة النظر في هذا الجزء وتجديد نشره بالاعتماد على نسخ أقوى وأقوم. وعلى ذلك ينبغي البحث عن نسخ أخرى من الكتاب، وربما كانت نسخة «تشستربتي» المذكورة آنفاً ــ كما يبدو من عدد أوراقها وتاريخ كتابتها ــ نسخة كاملة وموثوقة تضم في أثنائها الجزء الثالث، وربما كان في القطع الأخرى نفع غير قليل في هذا المجال.

ثم إن متابعة الباحثين للاستدراك على المطبوع من الجزء المذكور، مع متابعة البحث عن نسخ أخرى في الوقت نفسه خير تمهيد لإعادة تحقيقه. وقد يكون التحقيق المجدد لهذا الجزء فاتحة لإعادة تحقيق الكتاب بتمامه إذا ما ألحت على ذلك دواع قوية، أبرزها وجود نسخ قيمة لم تدخل في أصول النسخة المطبوعة من التاريخ الكبير.

ثالثاً ـ منهج المصنِّف:

● قال الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الماسرجسي:

[قد بلغ رواة الحديث في كتاب التاريخ لمحمد بن إسماعيل قريباً من أربعين ألف رجل وامرأة].

رواه عنه الحاكم في المدخل (١/١١١) ولم يتعقبه لا هو ولا محققه! وما أدري ما هذا فإن نشرة التاريخ فيها (١٢٥٠٠) ونشرة الجرح والتعديل ـ وهو تبع للتاريخ ـ (١٨٠٠٠)!!

● البخاري (رحمه الله) هو أول من صنَّف التاريخ بنفسه هكذا مرتباً على الأسماء مستوعباً أو يكاد للرواة، وكل من جاء بعده تبع له ناقل منه، ولا يغني كتاب غيره عنه، ولولا أنه لم يتتبع الجرح والتعديل بصورة واضحة في كتابه لكان كل كتاب في الرجال غيره يمكن الاستغناء عنه إلى حدّ كبير، وليس مثلي ينبه على مثله، وما يزال في قلبي الكثير من الأسى والأسف أنني لم أفرغ له من نفسي لدراسته، وقد أفردتُ لمنهج أبي عبدالله (رحمه الله) في تواريخه باباً مختصراً، إذ هذا المنهج لا يقوم ببيانه من البسط غير مبسوط يقوم عليه جمع وتمضي فيه سنون.

(ب) التاريخ الأوسط

أولاً ــ صحة النسبة :

حدث الخلط بين تاريخي البخاري : الأوسط والصغير على وجهين :

الأول : ادعاء أن كتاب الضعفاء هو التـاريخ الصغـير، وأن الصغير (المنشور بين أيدينا الآن بهذا الاسم) هو الأوسط، وهذا قول ابن خير في فهرسه (ص ٢٠٦) في شطره الأول .

الثاني : ادعاء أن كتاب التاريخ الأوسط مفقود أو غير منشور، وأن التاريخ الصغير هو المنشور بيننا، وهذا ادعاه ابن سـزكين في تـاريخه (٢٥٧/١/١) والمعلمي (تاريخ جرجان، ص ٨ حاشية) حينما ذكرا أن الصغير هو المطبوع في حيدر آباد وغيرها، وأن الأوسط منه نسخة في مكتبة كذا وكذا .

والصحيح من ذلك أن التاريخ المعروف بيننا باسم : (الصغير) إنـما هو (الأوسط)، وأن (الصغير) غير منشور ولم أقف على نسخة خطية للصغير فعلاً لا وهماً، والدليل :

الأول ــ اختلاف الرواة :

ــ الأوسط : رواه عن البخاري : زنجويه بن محمد وعبدالله بن أحمد الخفاف ومن طريقهما ذكره ابن خير (ص ٢٠٦) والروداني في صلة الخلف (٢٤/١/٢٨ / المعهد) وابن حجر (٤٩٢/ الهَدْي) .

ــ الصغير : رواه عن البخاري : عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن الأشقر، ومن طـريقه ذكـره الـروداني في الصلة (٢٤/١/٢٨ / المعهـد) وابن حجـر (الهَدْي ٤٩٢ والتغليق ٤٥٩/٥) والذهبـي في السير (٣١٢/٢٠) .

الثاني ــ اختلاف الأبواب :

ــ الأوسط : نقل منه الذهبـي في الميزان (٣٩٦/٣/ قيس بن الربيع) نصاً هو بعينه في المنشور (١٧٢/٢)، وأكثر ابن حجر في تهذيبه في مواضع كثيرة

النقل منه منها (٢/١٢٤ و٣/٢٢٩...)، وكذلك في الإصابة وغيرها. وقد أصاب بروكلمان في تاريخه (٣/١٧٨ و١٧٩) في وصفه فقال: (التاريخ الأوسط وهو مرتب حسب الأزمنة، ويرد كثيراً عند ابن حجر في التهذيب...)، وهذا نقله ابن سزكين في تاريخه (١/١/٢٥٧) دون تمييز ثم ذكر بعده (التاريخ الصغير... نُشر...) فخلط بينهما.

ــ الصغير: قال الروداني في الصلة (٢٨/١/٢٤/ المعهد): (التاريخ الصغير... وهذا التاريخ خاص بالصحابة، وهو أول مصنف في ذلك).

الثالث ــ اختلاف النسخ:

ــ الأوسط: رأيت نسخة منه مخطوطة حديثاً مصورة عن مكتبة البسام، وهي بحروفها ــ المنشورة باسم (الصغير).

ــ الصغير: يحتاج الأمر إلى مراجعة جميع النسخ المخطوطة التي ذكرها ابن سزكين وغيره فلعلنا نعثر على نسخة (التاريخ الصغير) المجهول عندنا والذي سمينا باسمه خطأ: (التاريخ الأوسط).

ثانياً ــ النسخة المفهرس عليها:

نُشر التاريخ الأوسط نشرات عدة كلها باسم (التاريخ الصغير): فنشر بالهند على حاشية رجال الطحاوي وبتصحيح الجعفري الزينبي وبتعليق شمس الحق.

وبمصر نشرة دار التراث بتعليق محمود إبراهيم بن زايد وعليها كانت الفهرسة:

وهي نشرة ــ لا بأس بها على ما فيها من أخطاء وعدم الرجوع إلى أصل مخطوط موثوق.

ومن العجيب أن المعلِّق كتب في مقدمته (ص: ر):

[كتاب التاريخ الصغير: هذا الكتاب يرويه عن البخاري عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن الأشقر] ثم لم يتنبه إلى إسناد الكتاب في أول صحيفة وهو رواية زنجويه وليست عبدالله!

(تنبيــه)

لا يُعرف للبخاري في التاريخ غير هذه الكتب الثلاثة:
الكبير والأوسط والصغير

لكن ابن سزكين (١/١/٢٥٧ و٢٥٨) ذكر له:

ـ [التاريخ في معرفة رواة الحديث ونقلة الآثار والسنن وتمييز ثقاتهم من ضعفائهم وتاريخ وفاتهم: سراي مدينة ٥٢٤ في ١٨ق من القرن الحادي عشر].

ـ [التواريخ والأنساب: كتاب تاريخي لا منهج له يضم بعض التواريخ والشخصيات الهامة: سراي أحمد الثالث ٢/٢٩٦٩ من ٣٨٢أ ـ ٣٩٩ب سنة ٦٢٦هـ].

والذي أجزم به أنه وهم نتج من عدم اطلاع الرجل على هذه المخطوطات بنفسه، وأكاد أجزم أنها من التاريخ الأوسط.

الفصل الثاني
الــكــنى

أولاً ــ نسبة الكتاب :

● رواه عنه محمد بن إبراهيم بن شعيب المعروف بالغازي، وهذه هي النسخة المنشورة.

● استفاد منه مسلم في كتابه: (الكنى) حتى كأنه نسخه، وأبو أحمد الحاكم في كتابه الكبير في (الكنى)، وكذلك ابن أبـي حاتم في الكنى من الجرح.

● قيل: إنه جزء من التاريخ الكبير، ولا أظن ذلك صحيحاً، فراويه غير راوي التاريخ، وإفراد الكنى في كتاب معروف عند المحدّثين.

ثانياً ــ النشرة المفهرس عليها :

هي نشرته المصورة عن النشرة الوحيدة له في حيدر أباد سنة (١٣٦٠هـ).

□ □ □

الفصل الثالث
رد ابن أبـي حاتم على البخاري
المسمَّى :
(بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه)

أولاً ــ نسبة الكتاب :

● ذكر ابن سزكين مخطوطه في تاريخه (١/١/٢٥٧).

ثانياً ــ النشرة المفهرس عليها :

● نشرة الهند بتحقيق المعلمي ــ رحمه الله تعالى، وهي نشرة جيدة لولا أن الأصل المخطوط المرجوع إليه وحيد وكثير الخروم، وكنت آمل أن يلحق الرد على حواشي التاريخ نفسه فهو أنفع.

ثالثاً ــ منهج المصنف :

● وضح من الكتاب أن ابن أبـي حاتم وأباه وأبا زرعة اطلعوا بدقة على كتاب التاريخ الكبير للبخاري، ومن قرأ كتاب (الجرح والتعديل) لابن أبـي حاتم وجده نسخة من كتاب البخاري زاد عليها كلام أبيه وأبـي زرعة وابن معين وأحمد في التوثيق والتضعيف. ومع أن هذا لا ينقص قدر كتاب ابن أبـي حاتم، إلا أنه ما ينقص قدره هو إهماله الشكر لمن استفاد منه ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله، فلم يترجم له إلا ترجمة مظلمة ولم يفرد له ترجمة في تقدمة كتابه كما أفرد لغيره ممن لم ينسخ كتبهم في كتابه. ولعل الاعتذار عنه ــ رحمه الله ــ في ذلك الإهمال في الشكر والتيقظ فيما ظنه هو وشيخاه أبوه وأبو زرعة خطأً أقول لعل الاعتذار عنه هو أنه تابع التهمة المشهورة للبخاري ــ رحمه الله ــ في مسألة

اللفظ فلم ير التنويه بشأنه اقتداء بأهل السنة مما بينته في كتابي الكبير: (إزالة النكرة). ولكن يتوجه اللوم عليه وهو الإمام في الجرح والتعديل أن يحقق القول في هذه التهمة ليتبين زيفها وبراءة البخاري ــ رحمه الله تعالى ــ منها.

● منهج المصنف سؤال شيخيه عما قاله البخاري وبيان رأيهما فيه وتصويبهما له، وقد بين المعلمي ــ رحمه الله ــ أن ما أخذوه على البخاري غالبه مردود بسبب نسختهم من التاريخ، وبعضه متوجه، وبعضه مما يرجح قول البخاري فيه أو تختلف فيه الاجتهادات، ومثله في ذلك مثل كتاب الخطيب: (الموضح في بيان أوهام الجمع والتفريق).

وكل هذا يبين إمامة البخاري ــ رحمه الله تعالى ــ في هذا العلم في عصره بلا مدافعة، والضد يُظْهر حسنه الضد.

□ □ □

الفصل الرابع

كتاب الضعفاء الصغير

أولاً ـ نسبة الكتاب:

● قال الحاكم في المدخل (١/١١٢): [البخاري قد صنف أسامي المجروحين في جملة رواة الحديث في أوراق يسيرة لا يبلغ ـ إن شاء الله ـ عددهم إلا أقل من سبعمائة رجل]، قلت: هم في حدود الأربعمائة وزيادة.

● هذه التسمية تعني أن له كتاباً آخر كبيراً في الضعفاء، وهو ما صرح به المزي في تهذيبه (١/١٥١) فقال: [... وكتابيْ الضعفاء...]، ولما أقف على خبر عن الضعفاء الكبير من ناحية وجوده، لكن نقل منه الذهبي في الميزان (٣/٤٢٥) خبراً بإسناده مما يدل على أنه بالأسانيد مع استيعاب. وكذلك (٢/٥٩٨).

● وقد قال بعض أهل العلم أن (الضعفاء) هو (التاريخ الصغير) وبذلك سماه ابن خير في فهرسه (٢٠٦ ـ ٢٠٧) قال فيما رواه: (كتاب الضعفاء والمتروكين للبخاري وهو التاريخ الصغير له)، لكن:

ـ قال المزي في تهذيبه (١/١٥١): (وتاريخه الصغير وكتابيْ الضعفاء).

ـ أفرد ابن سزكين في تاريخه (١/١/٢٥٧) التاريخ الصغير عن الضعفاء الصغير بمخطوطات كل منهما.

وإذا كان كتاب الضعفاء هو التاريخ الصغير فأي الضعفاء الكبير أو الصغير!؟

● ذكر ابن حجر في مقدمة الفتح أن الضعفاء رواه عن البخاري:

(أبو بشر الدولابي وأبو جعفر مسبح بن سعيد وآدم بن موسى) قلتُ: أما رواية الدولابي فلم أقف عليها، وأما رواية مسبح فقد رواه ابن خير من طريقه كما سبق، وأما رواية آدم فهي المنشورة وهي من رواية أبي نعيم الأصبهاني بسنده إلى آدم.

● وذكر ابن سزكين في تاريخه (١/١/٢٥٧) مخطوطات الكتاب، وأضيف إليها:

ـ كتاب الضعفاء للبخاري رواية أبي نعيم في ١٤ق نسخ ١٣٢٠هـ، مجموع ٦٢ في الجامع الكبير بصنعا!

ـ نبذة من كتاب الضعفاء للبخاري ٤٤ق نسخ ٦٤٥هـ، تاريخ ١٩٣ في الجامع الكبير بصنعاء.

ثانياً ـ النشرة المفهرس عليها:

● نشرة الهند مع ضبطها إلا أن في عدم ترتيب الأسماء كل على سطر ولا ترقيمها من المرهق للبصر، وعلى نشرة عالم الكتب البيروتية كانت الفهرسة للأسماء فقط.

● ونشرة بيروت المصدّرة (تحقيق بوران الضناوي مراجعة وفهارس السيروان) ليس فيها من التحقيق شيء، فهي مجرد نسخة عن كتاب نشر في الهند لم يشأ المحقق ذكر أي شيء عنه لإخفاء جهد غيره وإضفاء الابتكار والتحقيق على جهده!

وكان ينبغي له أن يوازن في شأن الرجل الواحد بين قول البخاري في تواريخه وقوله في الضعفاء وما نُقل عنه من قول فيه في كتب الضعفاء والرجال، هذا أولاً ليكون تحقيقاً، ثم يوازن بين قول البخاري وقول غيره.

ثالثاً ــ منهج المصنف:

في حاجة إلى دراسة الكتاب لاستخلاص منهج المصنف فيه، وسبب حذفه تراجم بعض الضعفاء الذين ذكرهم هو في كتابه الضعفاء الكبير أو في تاريخه الكبير.

□ □ □

الفصل الخامس
الأدب المُفْرَد

أولاً ــ نسبة الكتاب إلى مصنفه :

● رجاله ترجمهم المزي في التهذيب، وهو من رواية أحمد بن محمد البزار وليس هو بصاحب المسند الشهير.

● زوائده على الكتب الستة في الأسانيد أفردها ابن حجر في مصنف مستقل كما صرح بذلك السخاوي والسيوطي.

● مخطوطاته مذكورة عند ابن سزكين في تاريخه (١/١/٢٥٨).

ثانياً ــ النشرة المفهرس عليها :

نُشر عدة نشرات في الهند وعنها المصرية، ونشرة محمد فؤاد بن عبدالباقي وهي أصح نشراته وأضبطها وصورت في مصر وغيرها: وليس للكتاب في أي نشراته فهارس غير فهرس الأبواب، وليس فيه من التخاريج العلمية إلا نتفاً من تخريج محمد فؤاد.

ولا شك أن الكتاب بحاجة إلى نشرة علمية:

ــ فهارس علمية دقيقة.

ــ ضبط النص بالرجوع إلى روايات البخاري نفسه وإلى مخطوطات موثوقة.

ــ تخريج أحاديثه مرفوعها وموقوفها مع بيان ثبوتها من عدمه.

ـ الموازنة بين الأدب المفرد والأدب في الجامع الصحيح للبخاري، وكذلك بينه وبين الأدب وعمل اليوم والليلة للمحدثين الآخرين.

وقد بلغني آنفاً أن الألباني ـ حفظه الله ـ له دروس موجزة في التعليق على الكتاب مكتفياً ببيان درجة الحديث وشرح ما ينبغي شرحه من كلمة أو معنى.

□ □ □

الفصل السادس
خلق أفعال العباد

أولاً ــ نسبة الكتاب إلى مصنفه:

● لم يُذْكر في نشرات الكتاب إسناده إلى المصنِّف، لكن رواه الروداني في الصلة (٢٨/١/٩٦/ المعهد) من طريق الفربري عنه.
● والكتاب مشهور متداول عند أهل العلم: جرَّد المزي في التهذيب وتبعه ابن حجر في تهذيبه رجال هذا الكتاب.
● مخطوطاته مذكورة عند ابن سزكين في تاريخه (١/١/٢٥٩).

ثانياً ــ النشرة المفهرس عليها:

● نُشر حديثاً نشرات مصرية ضمن مجموع: (عقائد السلف)، وهندية، وشامية، وغيرها. وكلها بلا تحقيق ولا تعليق ولا مراجعة.
● والنشرة المفهرس عليها هي نشرة الدار السلفية بالكويت سنة ١٤٠٥هـ، وعليها: (قدّم له وخرّج أحاديثه وعلّق عليها بدر البدر) وهي أوثق نشرات الكتاب وأقلها خطأً لقيام بعض طلبة العلم بشأنها، ولا يعيبها عدم الرجوع إلى مخطوط موثوق بل رجعت إلى النشرة الهندية في إثبات متن الكتاب.

ومع ذلك فنقد هذه النشرة الكويتية حافل إذ كان يكفي أن يقال: (خرّج أحاديثه) فقط أما التقديم والتعليق فليسا بذاك: إذ كان ينبغي أن يقدم مقدمة موجزة لاختصار موضوع الكتاب وأثره العلمي، ولعله لم يفعل ذلك لإشكال الموضوع الذي يتناوله الكتاب وهو عذر غير كاف مع أنه لا بأس به أحياناً، وأما التعليق فلا لم نر تعليقاً حيث ينبغي أن يكون التعليق، إنما هو تخريج وما كان من غير ذلك فهو تابع.

وخلاصة ما رأيته من نقد هذه النشرة مما آمل لمخرّجها النظر فيه فلم أسمع عنه إلا خيراً:

ـ فقد اطلع على نشرة مؤسسة الرسالة الشامية، ونشرته صورة منها في تقسيم الفقرات، لكن نشرة الرسالة امتازت بفهرس آيات القرآن، وهو لا بد منه في الفهارس، ولا أرى عذراً له أو لغيره في تركه عامةً ولا في تركه ها هنا وقد سبق نشر الكتاب بهذا الفهرس، فلن يبذل في الترتيب جهداً!

ـ الاقتصار على التخريج دون التعليق والشرح المكملين له خاصة إذا لزم ذلك كالفقرة الخامسة عشرة.

ـ تطويل التخريج مع عدم الإتيان بزبدته من الثبوت أو عدمه إلا متأخراً، ولم يستفد في هذا من مناهج المخرّجين كابن حجر حين خرّج الأذكار من المتأخرين، والبغوي في شرح السنة وغيرها من المتقدمين، والألباني من المعاصرين، إذ رأى من الأفضل للقارىء والباحث جميعاً في مثل هذه الكتب أن يبدأ التخريج ببيان مختصر لدرجة الحديث، ثم سرد طرقه ووجه التقوية أو خلافها.

ـ الإخلال بتراجم الرجال إخلالاً لا عذر فيه لمن يخرّج أو يعلّق على مثل هذا الكتاب:

إذ ينبغي ترجمة كل إمام من القائلين بذم وتكفير المعتزلة الجهمية ترجمة موجزة لكامل اسمه (مثلاً: جعفر بن محمد) وطبقته (صحابي ـ تابعي ـ الأتباع. . .) وسنة مولده ووفاته، وهذا كله لا يتعدى السطر الواحد، والإخلال به غير مقبول فمثلاً يأتي قول (ابن مصعب) فلا يذكر في الحاشية اسمه ولا من هو مع قوله في كلامه: (إسناده صحيح)! وكذلك في (٥٦) و (٦٣).

ثم بعض رجال السند ممن تنبغي ترجمتهم لوجود توثيق أو غيره في حالهم وهذا ما لم يحدث إلا نادراً مع أهمية ذلك.

ـ الكلمات الغريبة التي يُحتاج إلى بيانها ينبغي أن تُعطى لها أهمية خاصة، كذلك ما أشبه التصحيف فمثلاً في (٧٤): (حلال الدم) وهو تعبير يطلق على المفرد والجماعة والمثنى، و(حلاليْ الدم) بالمثنى فصحفت إلى (حلاليّ الدم) مضبوطة هكذا بالتضعيف (ـّ)، وهو غلط.

ـ الذي أذكره جيداً أنني قرأت في هذا الكتاب ـ نشرة المعارف بمصر نصاً عن أبي يوسف أن أبا حنيفة كان يقول بخلق القرآن قال أبو يوسف: فراجعته في ذلك ستة أشهر حتى رجع.

وهذا النص ساقط من نشرة الكويت فلا أدري عمداً أسقطه هو أو عمداً أسقطته النسخة الهندية!

ومن هذا القبيل ما ذكره البخاري عن أبي فلان من قول حماد بن أبي سليمان، وأبو فلان هو أبو حنيفة، ومحمد الشيباني وهو صاحبه محمد بن الحسن الشيباني، فمرّ المخرّج دون أن يتكلم كلمة واحدة في تعليقه عن بيان اسم المذكور في النص وتأكيد التهمة عليه أو نفيها عنه، وليس هذا من الأمانة في شيء، ولعله لهذا السبب من ذكر أبي حنيفة وصاحبه لما قرأ المزي فصلاً من الكتاب حبسوه حتى أخرجه ابن تيمية (رحمهما الله تعالى).

ثالثاً ـ منهج المصنّف:

الكتاب يتناول مسألة مهمة جداً وهي: الفرقان بين كلام الله ـ جل وعلا ـ وكلام العباد، ولا إشكال فيها فكلام الله صفة من صفاته ومن قال إن شيئاً من صفات الله تعالى مخلوق أو حادث فهو كافر لا اختلاف بين أهل السنة في ذلك، وكلام المخلوقين صفة من صفاتهم وهو مخلوق وحادث تبعاً لهم وصح عن حماد بن زيد (وهو إمام في الحديث والسنّة) قال: (من قال كلام العباد ليس بمخلوق فهو كافر) رواه البخاري في كتابه هذا (٦٠٨)، وهو إجماع أهل السنة لا خلاف في ذلك. لكن المشكل هو في اشتراك المسألتين:

كلام الله تعالى بلفظ المخلوقين

وهـو ما اشتهـر عند أهـل السنة بمسـألة اللفظ وسمي من يقـول به (اللفظية).

فقال أحمد ـ رحمه الله تعالى: (اللفظية شر من الجهمية)، وهذا حق لأن الناس في مسألة خلق القرآن فرق:

١ ـ أهل السنة قالوا جميعهم: القرآن كلام الله غير مخلوق.

٢ ـ الواقفة قالوا: القرآن كلام الله لا نقول: مخلوق أو غير مخلوق، وهذا جهل منهم وتقصير عظيم مهما كان عذرهم فيه.

٣ ـ الجهمية قالوا: (القرآن مخلوق) بناء على أن أصولهم في إنكار الصفات.

ولما اشتد النكير على الجهمية في قولهم لجأوا إلى الحيل للتلبيس على الناس بلفظ مجمل مشكل كما قالت اليهود: (راعنا) تقصد سب الله ـ جل وعلا، وقالها المسلمون بمعنى المراعاة والرعاية فنهاهم الله ـ عز وجل ـ عنها إلى قول غير مشترك ولا مشكل: (انْظُرنا) من النظر، فلجأت الجهمية إلى مسألة اللفظ فأفشوا مسألة:

(لفظي بالقرآن مخلوق)

فوقع فيها كثير من الجهّال ومن في قلوبهم مرض، وهي خطوة صريحة إلى القول بخلق القرآن نفسه فبعدها يقولون: (القرآن بلفظي مخلوق).

وهذا مما فطن إليه أئمة أهل السنة فاشتد نكيرهم فقال أحمد: (شر من الجهمية) لأن الجهمية قالوها صراحة فعرفها الناس وأنكـروا، لكن هؤلاء كالمنافقين والمنافقون أشد خطراً وشرٌ قولاً من الكافرين، وقال البخاري: (من زعم أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب، فإني لم أقله، إلا أني قلت: أفعال العباد مخلوقة).

ولعب الحسد من جهة أقران البخاري مع حيل اللفظية في تضليل العامة بافتراء الأقوال على أئمة أهل السنة مع الجهل الذي يكون عليه العامة مما يمنعهم عن فهم الكلام على وجوهه.. لعبوا جميعاً في فلك واحد وهو: إلصاق تهمة اللفظ بالإمام البخاري ــ رحمه الله تعالى ــ وهو منها بريء بنص كلامه وبكتابه الذي صنّفه في هذه المسألة: (خلق أفعال العباد) وهذا ما فهمه أئمة أهل السنة من بعد زمن البخاري مما بيّنه الذهبي في ترجمته من السير.

وقد استغل أهل الأهواء المعاصرون المسألة ذاتها لتضليل أهل السنة فصنّف بعضهم كتاباً في مسألة خلق القرآن وأثرها على الجرح والتعديل، انتهى فيه إلى أن المسألة غير ذات أهمية، ولولا أن ردها رداً علمياً بعض الإخوان لكان علينا جميعاً من الإثم العظيم في السكوت وعدم الرد على هذا الكتاب الذي انتشر في الأسواق مع اختلاط صاحبه بطلبة العلم. والله المستعان.

□ □ □

الفصل السابع
رفع اليدين في الصلاة

أولاً ـ نسبة الكتاب إلى مصنّفه:

● رواه محمود بن إسحاق الخزاعي عن البخاري، ومن طريقه رواه ابن حجر وغيره.

● مخطوطاته مذكورة عند ابن سزكين في تاريخه (١/١/٢٥٨).

ثانياً ـ نشرة الكتاب المفهرس عليها:

● الجزء له عدة نشرات مصرية وهندية وغيرها، وكلها عن أصل واحد ـ فيما يبدو، وبصورة واحدة تفتقر إلى النشرة العلمية الموثقة سنداً ومتناً.

● والنشرة المفهرس عليها هي نشرة دار الأرقم بالكويت سنة ١٤٠٤هـ، وعلى صحيفتها الأولى: (قرة العينين برفع اليدين في الصلاة للإمام البخاري) ولا أدري من أين جاؤوا بهذا الاسم إلا مجرد النقل عن النشرات السابقة (تحقيق أحمد الشريف راجعه مقبل بن هادي الوادعي)!!

● والنشرة خلو من التحقيق والمراجعة كلاهما!!، وادعاء التحقيق في حاجة إلى تحقيق!، فالمحقق ـ بزعمه ـ لم يرجع إلا إلى تقريب التهذيب لصياغة كل حواشي الجزء مع منهج سقيم ـ أقره عليه المراجع الفاضل ـ في نقل مبسوط مملّ سقيم الصياغة وعليه صحّح وضعّف وانظر مثالاً: ص ١٨ و ٢١، حتى إنه صار يكتب: (أبو هريرة: صحابي، ابن عمر: صحابي!!)، واضطربت حواشيه، وانظر مثالاً: ص ٢٩ و ٦٤، هذا عن الرجال.

ولم يخرج الأحاديث من رواية البخاري نفسه في الصحيح وغيره ولا من

رواية غير البخاري، ومع ذلك وهو لا يدري ما الحديث صار يصحح ويضعف ولا يرجع إلى أئمة العلم.

ولم يكتب هو ولا مراجعه مقدمة للتحقيق أو للمراجعة تبين صحة نسبة الكتاب وأصوله مما لا بد منه.

ولم يكلف المحقق البارع نفسه بعمل فهارس للكتاب من أي نوع ولو فهارس لآيات القرآن، حتى ترقيم الكتاب في حاجة إلى مراجعة خاصة الرقم العاشر.

ومع أن البخاري نفسه ضَعَّف حديثاً ودلل على ذلك من أقوال العلماء بما لا يدع مجالاً للشك في ضعفه، إلا أن المحقق البارع والمراجع الفاضل كلاهما صححا الحديث دون حجة ودون إمام لهما ولا حتى مجرد التعقيب على تضعيفه وانظر: ص ٥٩ ـ ٦١، ٨١ ـ ٨٣، وخلاصة نصيحتي:

للمحقِّق ألا يدعي من الألقاب ما ليس له، وأن يبحث كيف يكون التحقيق وكيف تكتب الحواشي في كتب العلم عامةً والحديث خاصةً لكي يكون جهده مذكوراً مشكوراً.

للمُراجع أن يحسن وضع منهج للتحقيق لتلاميذه، وأن يتدخل بالحذف والإضافة المنسوبة له إذا لم يقتنع المحقق.

للـجزء أن تعاد نشرته نشرة علمية على أيدي أهل العلم تليق بالكتاب ومصنِّفه.

ثالثاً ـ منهج المصنِّف:

● الجزء للرد على من أنكر رفع الأيدي في الصلاة عند الركوع والرفع منه، وهم أهل الرأي، ومن هذين الأمرين تأتي أهميته في بيان سنة متواترة في الصلاة والرد على أهل الرأي. وقد أحسن ـ رحمه الله تعالى ـ في الأمرين.

□ □ □

الفصل الثامن

القراءة خلف الإمام

أولاً :

● صحة نسبة الكتاب إلى مصنِّفه :

ـ لا شك فيها بدراسة الجزء نفسه، وبالرجوع إلى أسانيده، وقد نقل منه فأكثر: البيهقي في كتابه المسمى بالاسم نفسه. وكتاب البخاري من رواية محمود بن إسحاق الخزاعي عنه، وهو من مرويات ابن حجر كما ذكر في مقدمة شرحه للصحيح.

ـ غير أن النسخة الخطية التي نُشر عنها مجهولة الزمان والمكان والكاتب والإسناد، ونسخه المخطوطة ذكرها ابن سزكين في تاريخه (١/١/٢٥٨ ـ ٢٥٩).

ثانياً :

● النشرة التي فُهرس عليها :

ـ هي نشرة دار الكتب العلمية ـ بيروت، وقد كُتب: (جميع الحقوق محفوظة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ)!، وهذا من كذبهم لتغطية سرقاتهم وهذه عادتهم، وليتهم حين سرقوه أضافوا لنشرته من الجهد ما يشفع لها أن تكون حقوقها محفوظة أو طبعتها الأولى، ولكن إذا لم تستح فاصنع ما شئت!، فالنشرة سيئة فيها أغلاط وتصحيفات كثيرة، وليس لها فهارس ولا هي بذات حواشٍ، بل الحاشية الوحيدة فيها مسروقة بغباء ففي الصحيفة الحادية عشرة: (وقد سبق تعريف الحديث المرسل والمنقطع في أول الكتاب). وهذا ما لم يرد! وأول ما أعلمه من نشرات الكتاب إنما هي النشرة الهندية.

ـ وحبذا لو قام بعض أهل العلم ـ ولا أقول بعض المحققين فهؤلاء اسم بلا حقيقة وهم أنفسهم في حاجة إلى تحقيق ـ بإعادة نشر الكتاب نشرة علمية مع الاستفادة من سميّه: كتاب البيهقي، مع تحرير المسائل فيه، وإيجاز أصولها في مقدمته، فإنه جدير بذلك، والله المستعان.

ثالثاً:

● منهج المصنِّف فيه:

ـ الموضوع مهم للغاية لتعلقه بأمرين:

أحدهما: صحة الصلاة: للمنفرد والمؤتم.

الآخر: الرد على أهل الرأي الذين خالفوا فيه.

ـ وقد استوعب البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ الأمرين بالأسانيد، والكلام المتين في بيان المتون، فجاء جزؤه هذا على وجازته مفيداً في معرفة الرجال والعلل والرد على أهل الرأي مما تراه في فهارس الفوائد والرجال.

ـ على أن الناظر فيه دون تدقيق يجد تكرار مواضع بعينها مع تفرق الحديث الواحد، بل الإسناد الواحد في عدة مواضع، ولا شك أن هذا حادث وفيه ما فيه، لكن ثمة أمران:

الأول: أن هذا هو ما يقتضيه البحث والمناظرة.

الثاني: أن هذا هو منهج الإمام ـ رحمه الله ـ في كتبه كالجامع الصحيح.

ولذلك أجد من الضروري للاستفادة من الكتاب أن:

١ ـ ينشر نشرة علمية ـ كما قلتُ آنفاً ـ تجمع أطرافه، وتوجز منهجه وحججه قبل أن يبسطها الإمام ـ رحمه الله تعالى.

٢ ـ يفرس فهرسة دقيقة للوقوف على أطرافه وفوائده، ولا أزعم أني قمتُ بذلك كما ينبغي ولا بكل جهـدي، بل ـ كما قلتُ في التقدمة ـ قد أصابني من الفتور في هذا الفهـرس ـ لظروف إنجازه ـ وإنا لله وإنا إليه راجعون.

□ □ □

الباب الثاني
بيان منهج البخاري (رحمه الله) في تاريخه بإيجاز

الفصل الأول
رواية البخاري عن شيوخه

روى (رحمه الله) عن شيوخه في كتابه التاريخ بالصيغ المعروفة في التحديث، غير أنه (رحمه الله) أكثر من صيغة (قال)، وهي جزم يدل على تصحيح النسبة إلى القائل، وهي في التاريخ على وجوه:

الأول: (قال)، وقد ورد في بعض النسخ زيادة (لي) في مواطن كثيرة. منها (٣١١/٧ و٣٩٨ و ٣٩٩...).

الثاني: (قال لي) أو (قال لنا)، وقيل: إنه يعبر بهذا عما تلقاه من شيخه مذاكرة، وقد وردت هذه الصيغة في حديثين أو أكثر في الصحيح أحدهما (قال لي أبو الوليد الطيالسي)، والأخرى (قال لي أحمد بن حنبل).

الثالث: (قال) مصحوبة بما يدل على عدم السماع مثل:

(٤٠/٧): (قال عبدالله بن صالح ـ بلغني عنه قال: حدثني الليث).

(٣٢٧/٧): (قال إبراهيم بن موسى ـ فيما حدثوني عنه).

فهذا يدل على أن إطلاق الصيغة في مشايخه سماع، وإلا لم يحتج إلى تقييدها ها هنا، والله أعلم.

وإذا عُرف ذلك ارتفع الإشكال من إسناده حديث المعازف: (قال هشام بن عمار) الحديث: (ليستحلن قوم من أمتي الحر والحرير).

الفصل الثاني

بيان سماع الرواة من بعضهم

اهتم أبو عبدالله (رحمه الله) في تراجم الرجال ببيان سماع الرجل من شيوخه وسماع تلاميذه منه: (سمع من فلان سمع منه فلان)، وببيان الانقطاع عن السماع، وأكثر من ذلك بياناً لمذهبه في تصحيح الحديث أنه إنما يكون فيما ثبت اتصاله بسماع رواته من بعضهم سماعاً مطلقاً مع انتفاء التدليس بعد ذلك.

ومن المواطن التي نفى فيها السماع:

الكبير (١/٢) والأوسط (١/٢٦٣): [لا يعرف لجابان سماع من عبدالله، ولا لسالم من جابان، ولا من نبيط].

الكبير (٧/٤٠): [لا يعرف لزهير سماع من علقمة].

(الأوسط ١/١٣٦): [سالم لم يسمع من ثوبان، والأعمش لا يُدْرَى سمع هذا من سالم أم لا].

(الأوسط ١/٣١): [لا يُعرف سماع الحسن من دغفل].

(الأوسط ١/٢٩٤): [لا يُعرف لمقسم سماع من أم سلمة ولا ميمونة ولا عائشة].

(الأوسط ١/١٧): [لا يُعرف للمطلب سماع من أبي هريرة، ولا لمحمد من المطلب].

(الأوسط ١/٢٦٧): [لا يُعرف له سماع من أبي قتادة].

(القراءة /٢٣): [لا يدري أسمع جابر من أبي الزبير].

(القراءة /٣٨): [لا يدرى سمعه من أبيه أم لا، وأبوه من علي].

(القراءة /٤٥): [لا يعرف لهذا الإسناد سماع بعضهم من بعض].

(القراءة /١٥٠): [هؤلاء لم يذكروا أنهم سمعوا منه].

(القراءة /٢٣٩): [لم يتبين سماعه من زيد ولا من ابن المقبري].

□ □ □

الفصل الثالث

ألفاظ الجرح عند البخاري في تاريخه

منكر الحديث	١/١٦٧ و ٣/٥٣ و ٤/١٠٥ و ٨/٣٨٧...
منكر الحديث جداً	١/٨٨...
منكر الحديث لا يكتب حديثه	١/٨٨...
عنده مناكير	١/٦٧...
في حديثه مناكير	٣/٣٤٣...

فيه نظر	٣/٢٥...
في حديثه نظر	...

يهم في الشيء بعد الشيء	١/٢٧٧ و٣/٢٤...
لا يتابع في أحاديثه	...
لا يتابع عليه	...

ذاهب الحديث	١/٢١٨ و٣/١٨٤...
صاحب عجائب	٣/٤٧٣...
عنده عجائب	٣/١٧٢...

يُذكر عنه سوء مذهب	٣/٩٣
لا تقوم الحجة به	٤/١٣...

ليس بقوي	٣/٣٧٠...
ليس بذلك القوي	٤/٣٢٢...
ضعيف	٨/٣٨٧...

وقد نظر (رحمه الله) إلى أقوال أهل العلم قبله فراعاها:

يتكلمون فيه	٣/٢٤٨...
في حديثه	٣/٩٩...
في حفظه	١/٣٤...
سكتوا عنه	١/٢٣٢ و٣/٤٠٤...
ليس بالقوي عندهم	٤/٤٢ و٥٩...
هو لين عندهم	٤/٣٥١...
تركوه	٣/٣٧١

وكذلك يذكر اسم الرجل من أهل العلم:

وهّنه علي (يعني ابن المديني)	٤/٨٤...
اتهمه ابن معين	٤/١٠٤...
تركه وكيع	٣/٢٠٥...
ضعّفه أحمد	١/٢١٨...
قال لي عمرو بن علي	١/٢١٨...

كان يزيد بن هارون يرميه بالكذب ٣/١٧٢ و١٧٣...

ويذكر قول الرجل ويرده:

بلغني عن يحيى.. قال محمد (هو البخاري): والذي قال يحيى عجب {٤} ٣٠.

□ □ □

الفصل الرابع

بيان ضعف حديث أو أثر بنفسه أو بالترجيح . . .

الترجيح بين الحديث المرفوع وقول الصحابي :

الكبير (٥/٢٢٣): [عن عمر: (لا تشدوا الرحال إلا إلى البيت العتيق)، وقال النبي ﷺ: (إلا إلى ثلاثة)، وحديث النبي ﷺ أَوْلى].

الترجيح بين الأحاديث :

الأوسط (١/٢٤٨): [حديث (أمتي أمة مرحومة عذابها بأيديها) في أسانيدها نظر، والأوْل أشبه، والخبر عن النبي ﷺ في الشفاعة وأن قوماً يُعذبون ثم يخرجون ـ أكثر وأبين].

الترجيح بين روايات الحديث الواحد :

في مواطن كثيرة إشارة، وقد صرَّح في بعضها (٨/٤٢٣) وقال: (والأول أصح)، و(١/٢٩٨/الأوسط) قال: [والأول بإرساله أصح. . .]، والأوسط (١/١٣٢ ـ ١٣٤) و(١/٣٢٥).

بيان ضعف الحديث :

الأوسط (١/٢٦٩، ٢٧٠): (حديث أبي هريرة وهو مرسل) يعني منقطع.

الأوسط (١/١٣٦): (هذا منقطع لا يعتمد عليه) يعني (عن رجل) مبهماً.

(تنبيه): من فهم هذا أنصف، وعلم أن تاريخ البخاري هو أقل التواريخ مطلقاً حديثاً ضعيفاً، وأكثرها بياناً لذلك.

□ □ □

الباب الثالث
بيان الكتب التي صنّفها البخاري (رحمه الله) ولـمَّـا تُنشر

الفصل الأول
أخبـار الصفات

ذكـره ابن سزكـين في تاريخـه (٢٥٩/١/١) عن نسخـة الظاهـريـة (حديث ٢٠٠ سنة ٤٦٥هـ).

وأظنه قطعة من كتاب التوحيد من الصحيح، والمعروف أن ابن سزكين إنما ينقل الفهارس فقط دون ترجيح ولا تمييز ولا اطلاع.

□ □ □

الفصل الثاني
أسامي الصحابة

ذكره ابن مندة من رواية ابن فارس، ونقل منه البغوي الكبير في معجم الصحابة، وابن مندة في المعرفة. كذا قال ابن حجر في هدْي الساري (٤٩٢).

□ □ □

الفصل الثالث

كتاب الأشربة المفرد

ذكره الدراقطني في المؤتلف والمختلف في ترجمة كيسة باسم: كتاب الأشربة، كذا قال ابن حجر (٤٩٢/ الهدْي)، ولا تخشى أن يكون من الصحيح، فالبخاري (رحمه الله) قد صنف كتاب الأدب المفرد وله في الصحيح: (كتاب الأدب)، وصنف ــ كما علمت ــ في رفع اليدين والقراءة خلف الإمام وهي أبواب في الصحيح، ولا يبعد أن يفرد الأشربة وهي أمر خالف فيه أهل الرأي.

□ □ □

الفصل الرابع

كتاب بر الوالدين

يرويه عنه محمد بن دلويه الورّاق، قال ابن حجر: (وهو موجود مروي لنا)، وذكره الروداني في الصلة (٢٨/١/١٠/ المعهد) من مروياته من طريق محمد بن أحمد بن دلويه.

□ □ □

الفصل الخامس
كتاب التاريخ الصغير

سبق الكلام عنه، وذكر ابن حجر أنه موجود مرويّ له.

□ □ □

الفصل السادس
التفسير الكبير المفرد

ذكره الفربري، ولم يقف عليه ابن حجر، ويقال إن منه نسخة بالمكتبة الوطنية في الجزائر وباريس، والله أعلم.

□ □ □

الفصل السابع
كتاب التوحيد المفرد

ذكره ابن سزكين في تاريخه (٢٥٩/١/١) عن نسخة طنطا والظاهرية، ونسخة مصر التي عليها شرح الصعيدي له باسم: (كفاية المقتصد). والذي أجزم به أنه وهم، وإن صح فإنما هو كتاب التوحيد من الجامع الصحيح.

□ □ □

الفصل الثامن

الجامع الكبير

ذكره ابن طاهر، ولم يقف عليه ابن حجر، وليس هو بالجامع الصحيح فالصحيح مختصر ومشهور لا يلتبس بغيره.

□ □ □

الفصل التاسع

الضعفاء الكبير

سبق ذكره في كتاب الضعفاء الصغير.

□ □ □

الفصل العاشر

كتاب العلل

ذكره أبو القاسم بن مندة، وذكر أنه يرويه عن محمد بن عبدالله بن حمدون عن أبي محمد عبدالله بن الشرقي عنه، ولم يقف عليه ابن حجر.

□ □ □

الفصل الحادي عشر
كتاب الفوائد

ذكره الترمذي في أثناء كتاب المناقب من جامعه، ولم يقف عليه ابن حجر.

□ □ □

الفصل الثاني عشر
كتاب المبسوط

- وهم ابن خير فذكره في فهرسه (ص ٢٠٦)، باسم: (التاريخ الكبير المبسوط)، والتاريخ الكبير غير المبسوط، أو لعله سقطت واو العطف بينهما.
- ذكره الخليلي في الإرشاد، وذكر أن مهيب بن سليم رواه عن البخاري، ولم يقف عليه ابن حجر.
- وذكره أحد علماء الهند من مخطوطات مكتبة دار العلوم الألمانية بألمانيا الشيوعية، وقال:

[المبسوط في الحديث / أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ٢٥٦هـ / الناسخ: ابن مندة / نسخة كاملة / من عجائب قدرة الله أن هذا الكتاب مع أنه قديم جداً إلا أنه سالم حتى الآن ولم تأكله الدودة].

□ □ □

الفصل الثالث عشر
المسند الكبير

ذكره ابن حجر، ولم يقف عليه.

وذكره أحد علماء الهند من مخطوطات مكتبة دار العلوم الألمانية بألمانيا الشيوعية:

[المسند الكبير / الإمام محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ٢٥٦هـ / اسم الناسخ: ابن تيمية / نسخة كاملة / هذه النسخة موجودة بالتمام].

□ □ □

الفصل الرابع عشر
كتاب الهبة المفرد

ذكر ابن حجر في هدْي الساري (ص ٤٨٨):

[قال ورّاقه: عمل كتاباً في الهبة فيه نحو خمسمائة حديث، وقال (يعني البخاري): ليس في كتاب وكيع في الهبة إلا حديثان مسندان أو ثلاثة، وفي كتب ابن المبارك خمسة أو نحوها]، يعني وسائر ما عندهما آثار موقوفة ونحوها، وهذا الكتاب لم يقف عليه ابن حجر.

□ □ □

الفصل الخامس عشر
كتاب الوحدان

نقل منه ابن مندة، ولم يقف عليه ابن حجر، والوحدان: من ليس له إلا راوٍ واحد.

□ □ □

الفصل السادس عشر
الاعتقاد أو السنّة

رواه اللالكائي في شرح السنة (١/١٧٢ ـ ١٧٦) من طريق عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن البخاري قال: سمعت أبا عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري . . .

وهذا المعتقد مبتور الآخر يبدو أنه ناقص من آخره، والله أعلم.

تنبيه
عن كتب فيها عن البخاري

١ ـ العلل الكبير للترمذي وكذلك العلل الصغير والجامع له قال الترمذي عن جامعه: (وما كان فيه من ذكر العلل . . أكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل. . .).

٢ ـ كتاب التجريح والتعديل لأصحاب الحديث جمع أبي محمد بن الجارود من كلام يحيى بن معين ومحمد بن إسماعيل البخاري وغيرهما ـ ثلاثة أجزاء، ذكره ابن خير في فهرسه (ص ٢١١).

□ □ □



القسم الثاني

الفهــــارس



فهرس القرآن الكريم

(١) سورة الفاتحة :

{١٦} ١١، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٨٠، ٢٠٠
و {٦} ٢٥٢، ٣٢١ {٧} ٦٧، ١٢٥، ٤٣٤ و {١٤} ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الآية	الآية	موضع الآية
		{الجزء} الصفحة
١	(الحمد لله رب العالمين) :	{٣} ٣٣٥ و {١٦} ٢٨١، ١٧٧، ١٣٠ و {١٤} ٥١١
٢	(الرحمن الرحيم) :	{٣} ٣٣٥ و {١٤} ٥١١
٣	(مالك يوم الدين) :	{٣} ٣٣٥ و {١٤} ٥١١ و {١٦} ١٢٨
٤	(إياك نعبد وإياك نستعين) :	{١٥} ٦
٦	(اهدنا الصراط المستقيم) :	{٢} ١٧٣ و {١٤} ٥١١
٧	(غير المغضوب عليهم) :	{١٦} ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٨٣

(٢) سورة البقرة:

{٤} ١٥١، ١٥٢، ٢٧٨

{٧} ١٨٦ و {٨} ٣١

(٣) سورة آل عمران :

(٤) سورة النساء: {٣} ١٦٩

(٥) سورة المائدة

(٦) سورة الأنعام

(٧) سورة الأعراف

(٨) سورة الأنفال: {٣} ٧٢

(٩) سورة التوبة: {٨} ٣٦٨

(١٠) سورة يونس

(١١) سورة هود

(١٢) سورة يوسف

(١٣) سورة الرعد : {٢} ٥٩٧

(١٤) سورة إبراهيم

(١٥) سورة الحجر

(١٦) سورة النحل

(١٧) سورة الإسراء: {٦} ٤١١

(١٨) سورة الكهف

(١٩) سورة مريم :

(٢٠) سورة طه

(٢١) سورة الأنبياء

٢ (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث): {١٤} ١١٠، ١١١
١٠٣ (الفزع الأكبر): {٤} ٣٢٤
١٠٤ (يوم نطوي السماء كطي السجل للكتب): {١} ٤٣٣
١٠٥ (ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر): {٣} ١٥٠
١٠٥ (يرثها عبادي الصالحون): {٧} ٣٧٦

(٢٢) سورة الحج

٢ (وترى الناس سكارى وما هم بسكارى): {١٤} ٤٦٤
٨ (ألم تر أن الله يسجد له من في السموات والأرض...) الآية: {٨} ١٢٣، ٢٠١
١٩ (فالذين كفروا قطعت لهم ثياب من نار): {٢} ٧٠٩
٢٢ (العاكف فيه والباد): {٣} ٢١٠
٢٥ (ومن يرد فيه بإلحاد): {٧} ٢٥٥، ٢٥٦ و{٨} ٤٤٧
٣٠ (فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور): {٣} ١٣٠
٣٤ (وبشر المخبتين): {٢} ٥٧٠
٣٦ (والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير): {١} ٦٦١
٧٧ (يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون): {٨} ١٢٣، ٢٠١ و{١٤} ٦٢١

(٢٣) سورة المؤمنون

١ـ٥ (قد أفلح المؤمنون...) الآيات: {١٣} ٣٠٨
١٤ (ثم أنشأناه خلقاً آخر): {٢} ٧١٧
٥٠ (وآويناهما إلى ربوة): {٩} ٤٩

(٢٤) سورة النور

(٢٥) سورة الفرقان

(٢٦) سورة الشعراء

(٢٧) سورة النمل

(٢٨) سورة القصص: {١٤} ٧٠

(٢٩) سورة العنكبوت

(٣٠) سورة الروم

(٣١) سورة لقمان

(٣٢) سورة السجدة: {٤} ١٢٤

(٣٣) سورة الأحزاب

(٣٤) سورة سبأ

٥٤ (وحيل بينهم وبين ما يشتهون): {٢} ٣٩، ٤٠ و{٧} ٥١، ٥٢

(٣٥) سورة فاطر

١ (يزيد في الخلق ما يشاء): {١٤} ٥٧٢
١ (مثنى وثلاث ورباع): {١١} ٢٩٧، ٢٩٨
١ (يزيد في الخلق ما يشاء): {٤} ٢٩٢
١٤ (إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم): {٧} ١٨١
٢٩ (وإن الذين يتلون كتاب الله): {١٤} ٢٦١، ٥٩٠
٣٢ (فمنهم ظالم لنفسه): {١١} ١٣٠

(٣٦) سورة يس: {٩} ٤٤

(٣٧) سورة الصافات

٢٤ (وقفوهم إنهم مسؤولون): {٨} ٧١
٦١ (لمثل هذا فليعمل العاملون): {١} ٦٦٤ و{١٤} ١٤٤
٩٦ (والله خلقكم وما تعملون): {١٤} ١١٧
٩٩ (إني ذاهب إلى ربي سيهدين): {٢} ٥٥٠
١٠٧ (وفديناه بذبح عظيم): {١} ٥٦ و{٥} ٢٩٥
١٦٢ (ما أنتم عليه بفاتنين إلا من هو صال الجحيم): {٢} ٣٩، ٤١
١٧٣ (وإن جندنا لهم الغالبون): {٣} ٣٦٦

(٣٨) سورة ص

٥٤ (إن هذا لرزقنا ماله من نفاد): {١٤} ٢٦
٥٠ (جنات عدن مفتحة لهم الأبواب): {٣} ٢٢٦
٨٦ (قل ما أسألكم عليه من أجر): {١٤} ٢٢٣

(٣٩) سورة الزمر

(٤٠) سورة غافر

(٤١) سورة فصلت

(٤٢) سورة الشورى

(٤٣) سورة الزخرف

(٤٤) سورة الدخان

(٤٥) سورة الجاثية

(٤٦) سورة الأحقاف

(٤٧) سورة محمد

(٤٨) سورة الفتح : {١٤} ٢٨٢ ، ٢٨٥

(٤٩) سورة الحجرات

(٥٠) سورة قٓ : {١١} ٣١٤

(٥١) سورة الذاريات

(٥٢) سورة الطور

(٥٣) سورة النجم : {١٦} ٥٣

(٥٤) سورة القمر

(٥٥) سورة الرحمن

(٥٦) سورة الواقعة

(٥٧) سورة الحديد

(٥٨) سورة المجادلة

(٥٩) سورة الحشر

(٦٠) سورة الممتحنة

(٦١) سورة الصف

(٦٢) سورة الجمعة

(٦٤) سورة التغابن

(٦٥) سورة الطلاق

(٦٧) سورة الملك

(٧٥) سورة القيامة

(٧٧) سورة المرسلات : {١٦} ٢٩٠

(٧٨) سورة النبأ : {١٦} ٢٩٠

(٧٩) سورة النازعات

(٨٠) سورة عبس

(٨١) سورة التكوير

(٨٣) سورة المطففين

(٨٤) سورة الانشقاق

(٨٥) سورة البروج : {١٦} ٢٩٦

(٨٦) سورة الطارق : {١٦} ٢٩٦ ، ٢٩٨

(٨٧) سورة الأعلى :

{٨} ٣٤٧ و {١٦} ٢٢ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٤

(٨٨) سورة الغاشية

(٩٢) سورة الليل

(٨٩) سورة الفجر

٢ (وليال عشر) : {٩} ٣٥
٣ (والشفع والوتر) : {٩} ٣٥
٧ (إرم ذات العماد) : {٧} ٣١٦

(٩٢) سورة الليل

١ (والليل إذا يغشى) : {٢} ٥٣٥
٢ (والنهار إذا تجلى) : {٢} ٥٣٥
٣ (وما خلق الذكر والأنثى) : {٢} ٥٣٥

(٩٥) سورة التين : {١٤} ٢٥٨

(٩٦) سورة العلق

٩ (أرأيت الذي ينهى) : {٧} ٤٢١
١٠ (عبداً إذا صلى) : {٧} ٤٢١

(٩٧) سورة القدر

١ (إنا أنزلناه في ليلة القدر) : {٣} ٩١، ١١٩

(٩٩) سورة الزلزلة : {٣} ٣٩٧

٨ (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره) : {١٤} ٣٠٣، ٣٠٤

(١٠٦) سورة قريش

٢ (رحلة الشتاء والصيف) : {١١} ٢

(١٠٧) سورة الماعون

(١٠٨) سورة الكوثر

(١٠٩) سورة الكافرون : {٧} ٣١٤

(١١٠) سورة النصر

(١١١) سورة المسد : {٢} ٢٦٢

(١١٢) سورة الإخلاص:

(١١٣) سورة الفلق : {٤} ١٢٦ و {٩} ٥٧

(١١٤) سورة الناس : {٤} ١٢٦ و {٩} ٥٧

{انتهى فهرس القرآن ويليه فهرس الأحاديث}

فهرس الأحاديث الشريفة

حرف الألف ـ أ

حرف الباء ـ ب

المحلى بأل من حرف الباء

حرف التاء ـ ت

المحلى بأل من حرف التاء

حرف الثاء ـ ث

المحلى بأل من حرف الثاء

حرف الجيم - ج

المحلى بأل من حرف الجيم

حرف الحاء - ح

المحلى بأل من حرف الحاء

حرف الخاء ـ خ

المعرف بأل من حرف الخاء

حرف الدال ـ د

المحلى بأل من حرف الدال

حرف الذال ـ ذ

المحلى بأل من حرف الذال

حرف الراء ـ ر

المحلى بأل من حرف الراء

حرف الزاي ـ ز

المحلى بأل من حرف الزاي

حرف السين - س

المحلى بأل من حرف السين

حرف الشين ـ ش

المحلى بأل من حرف الشين

حرف الصاد - ص

المحلى بأل من حرف الصاد

حرف الضاد ـ ض

المحلى بأل من حرف الضاد

حرف الطاء - ط

المحلى بأل من حرف الطاء

المحلى بأل من حرف الظاء

حرف العين - ع

المحلى بأل من حرف العين

حرف الغين ـ غ

المحلى بأل من حرف الغين

حرف الفاء ـ ف

المحلى بأل من حرف الفاء

حرف القاف - ق

المحلى بأل من حرف القاف

حرف الكاف ـ ك

المحلى بأل من حرف الكاف

(كـــان)

حرف اللام ـ ل

المحلى بأل من حرف الام

حرف الميم - م

المحلى بأل من حرف الميم

حرف النون - ن

المحلى بأل من حرف النون

حرف الهـاء ـ هـ

المحلى بأل من حرف الهاء

حرف الواو - و

المحلى بأل من حرف الواو

حرف اللام ألف ـ لا

حرف الياء ـ ي

المحلى بأل من حرف الياء

{انتهى فهرس الأحاديث ويليه فهرس الأعلام}



فهرس الأعلام

حرف الألف ـ أ

حرف الباء ـ ب

حرف التاء ـ ت

حرف الثاء ـ ث

حرف الجيم – ج

حرف الحاء - ح

حرف الخاء - خ

حرف الدال ـ د

حرف الذال ــ ذ

حرف الراء = ر

حرف الزاي ــ ز

حرف السين ــ س

حرف الشين ـ ش

حرف الصاد ـ ص

حرف الضاد ـ ض

حرف الطاء ـ ط

حرف الظاء ـ ظ

حرف العين ـ ع

حرف الغين ـ غ

حرف الفاء ــ ف

حـرف القـاف ـ ق

حرف الكاف ـ ك

حرف اللام ــ ل

حرف الميم - م

حرف النون ـ ن

حرف الهاء ـ هـ

حرف الواو ـ و

حرف الياء ـ ي

الكـنى

أسماء النساء

{انتهى فهرس الأعلام}